الزَّيادةُ غيرُ المُطَّـّردةِ في بِنيةِ الكلمةِ العربيَّة

م.د محمَّد مزعل خلاطي
جامعة واسط _ كلية التربية _ قسم اللغة العربيَّة

علم الصَّرف علمٌ جلدٌ متعدّد الرَّوافد، وعرُ المسالك، متشعب الموارد، تناوله العلماء، فسنّوا فيه القواعد، لاسيما ما كَثُر منه واطَّرد، وما يزال محطّ اهتمام كثير من العلماء المحدثين، يعكفون على دراسته، ليبينوا خفاياه، ويوضّحوا قواعده وأحكامه.

وكان من توفيق الله أن نتبع خطوات هؤلاء لننهل من علمهم الثرّ ونبحث ما هو جديد وما مفيد، علّنا نستطيع أن نكشف أسباباً أو علاً في بعض الشواذ التي تعدُّ نوادر مسموعة من العرب، تحفظ ولا تتخذ أصلاً يعملُ في بنية الكلمة العربية، لأنَّ الكلمة إذا حكاها أعرابي واحد لا يجب أن تجعل أصلاً، لأنَّه يجوز أن يكون كذباً، ويجوز أن يكون غلطاً، ولأنَّها قلَّت في أشعار فحول المشاهير، بل لا يوجد حرف واحد منها في شعر فحل مشهور، وإنَّما تقع منها الكلمة بعد الكلمة في أراجيز الإغفال، فلم يعتد بها، ولم ينظر إليها.

وذهب الصَّرفيُّون إلى أنَّ الحكم على الحرف بالزيَّادة أو الأصالة لا تكون إلا بدليل الاشتقاق أو ثبوته في كلام العرب، وما خالف ذلك حكموا عليه بعدم الاطّراد. ولا بد من أن نقف على علة زيادة الحرف أو أصالته لاسيّما وقد اختلف في علَّة ذلك القدماء والمحدثون الصَّرفيُّون وذهب أغلبهم إلى أنَّها من قبيل الافتراضات التي وصفوها من تلقاء أنفسهم، بل هو من توهّمهم أصالة اللفظ في العربية وأنَّ بعض الألفاظ التي اختلفوا فيها دخيلة في كلام العرب، وليست أصلاً فيه.

وحروف الزَّيادة معروفة مشهورة يجمعها قولهم : ((اليوم تنساه))[1] وليس المراد بالزَّيادة أنَّها لا تكون إلا زائدة، (وإنّما المراد أنَّه أُحتيجَ إلى زيادة حرف لغرض، لم يكن إلاّ من هذه االعشرة))[2] وأنَّ الزيادة لغير الإلحاق أو التضعيف لا تكون إلاّ منها، وللحرف الواحد أدَّلة يُعرف بها[3]، وسأقتصر على دراسة هذه الأحرف، وما وصف ممّا زِيدت فيه بوصف من المصطلحات التي استعملها الصَّرفيُّون في تعبيرهم.

زيادة الألف[٤] والواو[٥] :

الألف والواو لا تُزادان في أوّل الكلام، ومرجع ذلك إلى علّة صوتية[٦]، لسكون الأوْلَى، والابتداء بالسَّاكن ممتنع، وكذلك الثانية، يُضاف إليه أنَّه يجوز تحريكها، فلو حُرّكت بالضَّمَّ لقلبت همزة، ومثل هذا القلب غير مُطَّرِد، نحو (أقْتَت) في (وقْتَت)، وكذلك لو كانت مكسورة، وهو أقلُّ من الأوَّل، نحو (إشَاح) في (وِشاح) ولو كانت مفتوحة أيضاً لتطرَّق الهمز إليها، فكان الحكم بعدّم زيادتها أوّلاً. وذهب بعض المحدثين إلى أنَّ ما علَّل به الصَّرفيُّون عدم زيادتها أوّلاً كلامٌ لا يخلو من تكلُّف[٧]،

واختلفوا في نحو قولهم : (وَرَنْتَل)[٨]، فسيبويه يرى أنّ الواو أصل ؛ لما ذكرناه، قال: ((فالواو من نفس الحرف؛ لأنَّ الواو لا تُزاد أولاً أبدا))[٩]، وإليه ذهب ابن جنّي وغيره، وخالف بعضُ الصَّرفيّين فجعل الواو زائدة، قال ابن مالك : (وقد زعم قوم أنَّ واو (ورَنْتَل) زائدة على سبيل النُّدور))[١٠]، وسواء أكانت زائدة أم أصلاً، فمثل هذا الحرف شاذٌّ نادر؛ لأنَّ الواو لا تكون أصلاً مع بِنات الأربعة إلاّ مع التكرير، ولا تُزاد الواو أوّلاً، فاجتمعت ضرورتان، فكان جعلها أصلاً أَوْلَى مِن جعلها زائدة؛ لأنَّ (الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه، أعني في حال التضعيف فأمّا أن تُزاد أَوْلاً فإنَّ هذا أمر لم يُوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه)[١١]،

وكذلك الأمر في قولهم : (وَهَيْبَل) ، فالواو فيه أصلاً حملاً له على (وَرَنْتَل) ، قال ابن سيده ((وإنَّما قضينا بأنَّ الواو أصل، وإنْ لم يكن بنات الأربعة حملاً له على (وَرَنْتَل) ، إذ لا نعرف (وَهَيْبَل) اشتقاقاً، كما لا نعرف (وَرَنْتَل)))[١٢].

زيادة الهمزة[١٣] :

الأصل في موضع زيادة الهمزة أن تزاد أَولاً، وهو غالب كثير، لا سيَّما في أَوّلَ بنات الثلاثة من الأسماء والأفعال، (فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً، وفي أَوَّلها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته)[١٤].

فالهمزة إذاً إن كانت أوّلاً وبَعدها ثلاثة أصول فهي زائدة لا محالة، إلا ما شذَّ من قولهم : ((إمَّرَة))، و((إمَّعَة))، فالهمزة فيها أصل، وليست زائدة؛ لأنّه ليس في الصَّفات مثل ((إفْعَلَة))، ولو حُكمَ بزيادتها لدخلت باب القليل من الأسماء، (وليس العمل عليه)[١٥]، ولثبت في الصَّفات وزن لم يُسمع. قال ابن عصفور: ((فإنَّكَ لو جعلتَ همزة (إمَّعَة) زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء والأخرى عيناً، فيكون من باب (دَدَن) وهو قليل جداً... فلمَّا كان جعْل

الهمزة زائدة يؤدّي إلى الدُّخول في هذا الباب القليل، وإلى إثبات مثال في الصَّفات لم يستقر فيها قُضي بأصالة الهمزة))[١٦].

وقولهم : ((أيْصَرَ))[١٧]، فلو خُلّينا والقياسَ، لكانت الهمزة زائدة؛ لغلبة الهمزة أَوّلاً ، لكنَّهم قالوا في الجمع: ((إصَار)) فقضي بزيادتها ، قال الشاعر : (المتقارب)

فَهَـذَا يُعِـدُّ لَهُـنَّ الخَلَـى ويَجْمَـعُ ذا بيـنهُنَّ الإصَـارَا[١٨]

وقولهم : ((أيْطَل))[١٩]، وكذلك ((أرْطى))[٢٠]؛ لأنَّهم يقولون : ((أديمٌ مأروط))[٢١]، وحكى أبو الحسن ((أديم مَرْطِيٌّ))[٢٢] فلا تكون أصلاً، بل زائدة، إلاّ أنَّ ((مأروط)) أكثر في اللُّغة من ((مَرطيّ))[٢٣]، فكان الحمل على الأكثر أحسن وأَوْلَى.

وكذلك ((أَوْلَق)) فمذهب سيبويه والمبرّد والمازنيّ وابن السَّرَّاج وغيرهم إلى أنَّ الهمزة أصل فيه، ومثاله عندهم ((فَوْعَل))[٢٤]، وخالف الكسائيّ والفارسيّ، إذ أجازا أن تكون الهمزة زائدة[٢٥]، وهو رأي حسن ؛ لأنَّه جارٍ على الأكثر. وذهب ابن الحاجب وتبعه الرضيّ والجاربرديّ إلى جواز الوجهين[٢٦]؛ لأنَّ الاشتقاق يشهد بالأصالة والزِّيادة فجاز ذلك.

أمَّا همزة ((أَرْنَب)) فأكثر الصَّرفيِّين على أنَّها أصل، وذهب اللَّيث إلى أنّها زائدة[٢٧]، وهو أحسن وأَوْلَى؛ لأنَّ الأكثر في كلام العرب أنّه لا تجيء كلمة في أَوَّلها ألف فتكون أصليَّة، فكان الحمل على ما كثُر من كلام العرب أحسنُ وأجود.

فإنْ كانت الهمزة وسطاً لم تَزُد إلا بثبت؛ لأنَّ (ما زيدت فيه الهمزة غير أوَّل أحرفٌ محفوظة)[٢٨]، فزيادتها حشواً قليلة، ما لم يقم دليل على أصالتها، فممَّا زيدت فيه قولهم : ((شَأمَل))، و ((شَمْأَل))، فالهمزة فيهما زائدة (ولولا ما ورد من السَّماع لكانت أصلاً)[٢٩]. قال امرؤ القيس : (الطويل)

فتُوضِحَ فالمِقرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُها لِمَا نَسَجَتْها مِنْ جَنوبٍ وَشَمْأَلِ[٣٠]

وكذلك قولهم : ((قُدَ ائِم)) ، و((جُرَائِض))[٣١]، و((حُطائِط)) ، قال الشاعر : (الرجز)

إن حِـرِي حُطَـائِطٌ بُطـائِطُ كَـأَثرِ الظَّبْـيِ بِجَنْـبِ الغَـائِطِ(٣٢)

وقولهم : ((احْبَنْطأ)) ، و((حَبَنْطأ))[٣٣]، و ((رِئْبَال))[٣٤]، وقد يجوز أن تكون همزة ((رِئْبَال)) بدلاً من ياء ((رِيْبَال)). وعلى كلّ حال فهذه الهمزات زوائد ، لأنها بدل من حروف زوائد))[٣٥].

وكذلك قولهم : ((ضَهْيَاء))[٣٦]. وخالف الزّجّاج في الأخيرة وذهب إلى أنَّ الهمزة فيها أصل، والياء هي الزَّائدة[٣٧]، فوزنها عنده (فَيْعَل)؛ لأنَّه يقال : ((ضَاهيت))، و ((ضاهَأت))، وما قاله من أصالتها من القول بزيادتها؛ لأنَّ أصالة الهمزة غير أَوَّل أكثر من زيادتها، فكان الحملُ على الكثير أحسن وأولى، وما ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيء إلا أَنَّه ليس في الكلام ((فَعْيَل)) بفتح الفاء، وإنَّما هو (فِعْيَل) بكسرها[٣٨].

وكذلك خالف الزَّجّاج في أصالة الهمزة في قولهم : ((غِرْقِئ))[٣٩]، وقال بزيادتها وردَّه ابن جنّي بقوله: ((ولستُ أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهاً من طريق القياس، وذلك أنَّها ليست بأوَّل فيقضى بزيادتها))[٤٠]، وقال أيضاً : ((ولم أره علَّل ذلك باشتقاق ولا غيره))[٤١].

وممّا شذَّ وقَلَّ قولهم : ((جِرْشِيء)) ، و((شِنْذَأْرة))[٤٢]، و((نئِدِلان))[٤٣]، ورُوي عن العرب قولهم ((زِئْبُر))[٤٤]، و((ضِئْبُل))[٤٥]، بالكسر والضم، فالكسر ظاهر، وعليه الأصالة، أما الضَّمُّ فالحكم بالزيادة، إن صحَّت الرواية؛ لأنَّه ليس في كلامهم مثل ((زِبْرُج)) بالضم[٤٦]، وكذلك قولهم : ((جُؤْذُر)) بفتح الذال وضمِّها، والهمزة فيه زائدة على الروايتين؛ لأنّها زائدة في لغة من فتح، إذ ليس في الأصل مثل ((جُعْفَر)) بفتح الفاء وضمَّ الجيم، وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللُّغة، كانت زائدة في اللُّغة الأخرى؛ لأنَّها لا تكون زائدة في لغة أصلاً في لغة أخرى، هذا فهي أصل لامحالة[٤٧].

فزيادة الهمزة حشواً ليست بالكثرة التي تسمح بالقياس عليها، وإنَّما قليلة تُحفظ ويُوقف منها موقف السَّماع؛ لأنَّ زيادة الهمزة غير أَوَّل (غريب) غير مشهور .

زيادة التاء(٤٨) :

قال ابن جنّي: ((اعلم أَنَّ للتاء والنون ميزاناً وقانوناً يُعرف به من طريق القياس كونها أصلاً أو زائدة، فإذا عدمت الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون، فإنَّ حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء والنُّون، فإنَّ كان المثال الذي هما فيه أو أحدهما على زنة الأصول، فاقضِ بأنَّهما زائدتان))[٤٩].

وقد زيدت التاء زيادة غير مُطّرِدة بدليل الاشتقاق، في ((تِبْيَان))، و((تِجْفَاف))، و((تِضْرَاب))، و((تِلْقَاء))، و((تِمْثَال)) ، فلولا الاشتقاق في هذه الاسماء ونحوها، لحكم على التاء بالأصالة؛ لأجل المثال.

ولم يخرج عن ذلك إلاّ قولهم : (تِبْرَاك)، و(تِرْبَاع)، و(تِعْشَار)، و(تِقْصَار)، و(تِلْعَاب)، و(تِلْفَاق) و(تلقام)، و(تِمْرَاد)، و(تِمْسَاح) و(تِنْبَال) ، و(تِهْوَاء).

فهذه ستة عشر اسماً؛ جزم الرضيّ بأَنَّه لم يأتِ غيرها بكسر التاء، اثنان منها فقط مصدران وهما : الـ(تِبْيَان)، والـ(تِلْقَاء)، وإليه ذهب أبو البقاء وابن يعيش والرضي وأبو حيان[٥٠]. وذهب ابن سيده[٥١] إلى أنَّهما اسمان وفاقاً لسيبويه[٥٢].

وزاد أبو حيان (تِرْعَاب) و (تِفْرَاج)، و(تِكْذَاب)[٥٣]، ووقعت في المزهر على ((تِبْرَام)) و((تِكْلَام)) و((تِيْفَاق))[٥٤].

وذهب سيبويه إلى أنَّ التاء في ((تِنْبَال)) أصلية لا زائدة، حَمَلَه على ذلك كثرةُ ((فِعْلال)) وقلَّةُ (تِفْعَال)[٥٥]، وإليه ذهب ابن سيده، وذهب ثعلب إلى القول بزيادتها، فهو ثلاثي مأخوذ من (النَّيل)، والمرجَّح الأوَّل؛ لأنَّ التاء لا تُزاد أوَّلاً إلاّبدليل ثبت، وكذلك النُّون وقد مرَّ أنّها لا تُزاد ثانية إلاّ بثبت، والقول بزيادتها يكون حملاً لها على القليل، فكان الحكم عليها بالأصالة جرياً على الكثير أَوْلَى وأحسن.

وكذلك يقال ((سُبْرُوت)) ومثاله على (فُعْلُول)، فالتاء أصل على مذهب سيبويه[٥٦]، حيث رجَّح عدم النَّظير على الاشتقاق وخالفه الرضي بأن الأولى هاهنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه (فَعلوتا) ملحقاً بـ(عُصْفُور) – وإن ندر – بشهادة الاشتقاق الظاهر؛ لأنَّ السَّبْرُوت : (الدَّليل الذي سبر الطُّرق وخبرها) وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يُرجَّح عليه غيره[٥٧].

والمرجَّح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّه لم يثبت أنَّ السَّبْروت بمعنى الدليل الحاذق، ولم أجد هذا المعنى إلّا عند الرضي والجاربرديّ[٥٨] فيما وقعت عليه من المصادر.

وممّا زيدت فيه التاء أوّلاً قولهم ((تَرْبُوت)) على مثال ((تَفْعُول)) وهي عند سيبويه أصل، ومثاله ((فَعْلُوت))[٥٩]، وأنَّما حمله على ذلك كثرة زيادة التاء بعد الواو، نحو ((جَبَروت))، و((رَهَبوت))، و((مَلَكوت))، وهي مشتقة عنده من ((ترب)).

والمرجَّح القول بزيادتها في الحالتين، لأنَّ مثالها في الحالتين نادر، فاستوت الزيادة والأصالة، إلاّ أنَّ الزيادة يقوِّيها أنَّ الأوزان المزيدة غالبة كثيرة، والمجرَّدة قليلة، فحُمِل على الكثير المتفشَّي.

وذهب بعض الكوفيَّين والزمخشريّ[٦٠] وغيرهم إلى أنَّ التاء زائدة في قولهم : ((تَولَج))، خلافاً للخليل وسيبويه[٦١]، وما ذهبوا إليه بعيد؛ لأنَّهم حملوه على القليل، فمثاله في حال الزِّيادة ((تَفْعَل))، وفي حال الأصالة ((فَوْعَل))، والأخير أكثر، فكان القول بالأصالة أَوْلَى وأجدر.

وكذلك حكموا على زيادة التاء في قولهم : ((سَنْبَتة)). وقد تكون أصلاً، لإمكانية اشتقاقه من ((السَبت)) وهو: (حينٌ من الدهر)، والأَوْلَى القول بزيادتها؛ لأنَّه يقال: ((سَنْبٌ من الدهر))، و ((سَنْبةٌ من الدهر)) أي برهة .

زيادة السين[٦٢] :

تزاد السَّين زيادة غير مُطَّرِدة، من ذلك ما روي من لغة بكر بن وائل، وقيل: لهوازن[٦٣]، أو لربيعة[٦٤]، أَنَّها تزيد السَّين بعد الكاف المؤنَّث عند الوقف، وقد عدَّها الزمخشريّ، وتبعه ابن يعيش من حروف الزيادة[٦٥]، ورَّدها ابن الحاجب بقوله : ((ليس عَدُّ السَّين من حروف الزيادة بمستقيم؛ لأنَّه حرف جيء به للوقف بعد تمام الكلمة، ولو صحَّ عدُّها عُدَّ الشَّين فيمن كشكش، ولا سبيل إلى ذلك وإجماعهم على ترك عدِّ الشين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها هذا الموقع دليل على أنَّها ليست كالزيادات في الامتزاج في بنية الكلمة، وإنَّما هي بعد الكاف في هذه اللغة الرديئة بمثابة هاء السكت بعد الحركة فيمن يلحقها، بل هي أبعد؛ لأنَّها إنَّما تلحق كاف المؤنَّث، فلا يُتوهَّم امتزاج معها كما يُتوهَّم الامتزاج في هاء السكت في بعض الكلمات حتَّى تشبه تاء التأنيث))[٦٦].

وفي موضع آخر وصفه بالغلط فقال : ((وعَدُّ سينِ الكسكسة غلط))[٦٧]. وما قاله أَوْلى بالصواب ومثل هذه الزيادة قليلة ليست بجيدة؛ (لأنَّها لم تُزد في بنية الكلمة)[٦٨].

وممّا زيدت فيه السَّين زيادة غير مُطَّرِدة قولهم : ((أَسْطاع)) : ((يُسْطِيعُ))، والمراد منه : ((أَطَاعَ)) : ((يُطيعُ))، قال سيبويه : ((زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَل)))[٦٩].

فالأصل فيه على رأي سيبويه ((أَطْوَع)) : ((يُطْوِعُ)) نقلت حركة الواو إلى الطَّاء لإعلالها، حملاً لها على الماضي المجرَّد الذي هو ((طاع))، ثم قُلبت الواو ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت ((أَطَاعَ))، ثم دخلت السين عوضاً من حركة عين الفعل التي هي الواو.

والتعويض إنَّما يكون من الشَّيء إذا كان معدوماً، والفتحة هنا موجودة، ولم يصبها إلا النقل، فلا معنى للتَّعويض من شيء موجود، وإلا فهو جمع بين المعوض والمعوّض منه، وهِو ممنوع.

وما قاله وصف بالغلط أو الوهم؛ لأنّه لم يعلم المراد من قول سيبويه، فالسين عوض من حركة عين الفعل من العين، ((لا من ذهاب الحركة البتة))[٧٠]

قال ابن جنّي: ((وقد ذهب عن أبي العَباس ما قاله سيبويه هذا من الصحَّة، فأمَّا غالط وهي من عادته، وإمَّا وهم في رأيه هذا)) [٧١]. وأَيَّد رأي سيبويه فقال : ((والذي يدلُّ على صحَّة قول سيبويه في هذا، وأنَّ السَّين عوض من حركة عين الفعل: أنَّ الحركة التي هي الفتحة وإنْ كانت كما قال أبو العباس موجودة منقولة إلى الفاء لما فقدتها العين فَسُكِّنتْ بعدما كانت متحرَّكة، وتوهَنَّت لسكونها، ولمّا دخلها من التَّهيؤ للحذف عند سكون اللام، وذلك قولك: ((لم يطع))، و((أَطِع)) ، و((لا تطع)) ففي كلَّ هذا قد حُذفت العين لإلتقاء الساكنين، ألا ترى أنَّك لو قلت : ((أَطْوَعَ : يُطْوِعُ)) ، و((لم يُطْوِعْ)) ، و((أطوعَ زيداً)) لصحَّت ولم تحذف، فلمَّا نقلت عنها الحركة وسُكِّنَتْ سقطت لاجتماع الساكنين، فكان توهيناً وضعفاً لحقَّ العين، فجعلت السين عوضاً عن سكون العين الموهن لها، والمسبِّب لقلبها وحذفها، وحركة الفاء بعد سكونها لا تدفع عن العين ما لحقها من الضعف بالسُّكون والتَّهيؤ للحذف عن سكون اللام))[٧٢]

وذهب بعض الكوفيِّين كالفرَّاء إلى أنَّ الأصل ((استطاع)) ثم حُذِفت التاء تخفيفاً، وفُتحتْ همزةُ الوصل فَقُطِعتْ[٧٣]، وهو مردود بما سبق، ولا سيَّما أَنَّه قد ((أطرَّدَ عنهم (إِسطَعْتُ) بكسر الهمزة، وكونها همزة وصل، فهذا يَدُلُّ على أنَّهم إذا أرادوا (استفعلت)، وحذفوا التَّاء وهم يريدونها بَقُّوا الهمزة الموصلة مكسورة قبل حذف التاء))[٧٤] ومثل هذه الزيادة للسين محفوظة، فلا ينبغي الاعتداد بها، ولا القياس عليها.

زيادة اللام(٧٥) :

زيادة اللام قليلة، بل ((هي أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المدَّ واللين))[٧٦]، ممَّا دفع بعضهم كالجرميّ إلى إخراجها من حروف الزيادة[٧٧] والصحيح أَنَّ زيادتها ثابتة على قلَّة.

فما زيدت فيه اللام قولهم: ((ذلك))، و((هنالك))، و((ألالك))، ومنه قول الأعشى : (الطويل)

أُولالــكَ قَــوْمِي لَــمْ يَكُونُــوا أُشَــابَةً وَهَــلْ يَعِــظُ الضَّــلِيلَ إلاّ أُلألِكَــا[٧٨]

وكذلك زُيدت اللام في قولهم : ((زَيْدَل))، و((عَبْدَل))، و((فحْجَل))، والدَّليل على زيادتها قولهم: ((زَيْد))، و((عَبْد))، و((أَفْحَج)).

وذهب أبو الحسن في أحد قوليه إلى أن معنى (عَبْدَل) : (عَبْدُ الله)[٧٩]، وليس بجَّيد؛ لأنَّه يقتضي – إن حكمنا بزيادة اللام فيه – زيادة الراء في قولهم : ((عبدري)) والرَّاء ليست من حروف الزيادة.

وممَّا زيدت فيه اللام قولهم : ((فَيْشَلَه))[٨٠]، و((هَيْقَل))[٨١]، وذهب ابن جنَّي إلى أَنَّه قد تكون أصلاً، والياء هي الزائدة، قال : ((وقد يمكن أن تكون (فيشة) من غير لفظ (فيشلة)، فتكون الياء في (فيشة) عيناً، وتكون في (فيشلة) زائدة، ويكون وزنها (فَيْعَلَة)؛ لأنَّ زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللَّفظان مقتربين، والأصلان مختلفين))[٨٢].

وكذلك الأمر في قولهم : ((طَيْسَل))، فقد قالوا فيه : ((طَيْس)) ومنه قول الشاعر : (الرَّجز)

حَتَّــى لَحِقْنَــا بِعَديــدِ الطَّــيْس قــدْ ذَهَــبَ القَــومُ الكِــرامُ لَيْســي[٨٣]

والأَوْلَى والأرجح أن تكون الياء زائدة في ذلك؛ لكثرة زيادة الياء وقلَّة زيادة اللام، والعمل إنَّما يكون على الأكثر.

وذهب محمَّد بن حبيب إلى زيادة اللام في ((عَنْسَل))[٨٤] خلافاً لسيبويه[٨٥]، فهو مأخوذ عنده من ((العَنَس)) فلامه على هذا زائدة، ((ويلزم على ذلك أن تكون اللام في ((فَلَنْدَع)) زائدة، ويجعل وزنه ((فَلَنْعلَ))؛ لأنَّه الملتوي الرّجل، فهو من معنى الفدع، وهذا بعيد فاسد))[٨٦]. والقول الأَوْلَى بالصَّواب ممَّا قاله سيبويه من أَنَّ اللام أصل فيه؛ لكثرة زيادة النون ثانياً، وقلَّة زيادة اللام.

وذهب ابن القطَّاع إلى أَنَّ اللام في (نَهْشَل) زائدة؛ لأنَّه مشتقٌّ من (النَّهش)[٨٧]، والظَّاهر من كلام سيبويه أصالتها[٨٨].

فاللام فيما تقدَّم زائدة، وهذه الأشياء ((محفوظة، لا يُقاس عليها))[٨٩]، لقلتَّها ((وليس زيادتها بمُلْتَبِّة ولا مستقيمة ولا كثيرة))[٩٠]، والقياس إنَّما يكون على الكثير المستعمل

زيادة الميم[٩١] :

الأكثر في الميم إذا جاءت في أَوَّل الكلام وبعدها ثلاثة أصول أن تكون زائدة، قال ابن جنَّي: ((فمتى اجتمع ثلاثة أحرف أصول وفي أَوَّلها ميم، فاقضِ بزيادة الميم حتَّى تقوم الدَّلالة على كونها أصلاً))[٩٢].

وزيادتها أولاً أكثر من زيادة الهمزة، وإنَّما حُكِمَ على زيادتها في أول الكلام، لوقوعها في المشتقَّات زائدة كثيراً، الاّ أنَّها قد تقع أَوَّلاً فيُحكم عليها بالأصالة، وهو خلاف الكثير المشهور. من ذلك قولهم: ((تَمَعْدَد)) و ((تَمَسْكَن)) و ((تَمَدْرَع)) و((تَمَغْفَر)) و((تَمَنْدَل))، و((مَرْحَبَك الله وَمَسْهَلَك))، فالميم فيهنَّ أصل على مذهب سيبويه[٩٣]، حملاً لها على ((مَعَد))، قال ((فأمَا الـ(مِعْزى) فالميم من نفس الحرف.... و (مَعَد) مثله للتَّمعْدِد؛ لقلَّة ((تَمَفْعَل))[٩٤].

ووافقه المازنيّ وابن جنَّي والزمخشريّ وتبعه ابن يعيش وغيرهم، وذهبوا إلى أنَّ الميم فيهنَّ أصلية أيضاً وليست بزائدة، قال المازنيّ: ((فأمَّا (مَعَد) فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب : ((تَمَعْدَد))[٩٥]، فالميم فيه أصل، وهي فاء الكلمة لقولهم : ((تَمَعْدَد)). واستدلوا على ذلك بقول عمر بن الخطاب (رض) : ((اخشوشنوا وتَمَعْددوا))[٩٦]، وقول الشاعر : (الرجز)

ربَّيتُـــه حتـــَّى إذا تَمَعْـــدَدا كَـانَ جَزائِـي بالعَصَـا أنْ أُجْلَـدَا[٩٧]

ولمَّا كانت الميم أصلاً عندهم حكموا على قولهم : ((تَمَخْرَق))، و ((تَمَدْرع))، و((تَمَسْكن))، و((تَمندل) بانَّها شاذَّة أو قبيل الغلط والتوهُّم؛ لأنَّه ((لا يُعرفُ ((تَمَفْعل)) في كلامهم))[٩٨] ولا يُنظر إلى ((تَمَسْكن)) و ((تَمَدْرع)) .لأنَّ ((تَمَدْرع)) قليلة))[٩٩].

وقال ابن جنَّي : ((فأمَّا قول العامة : ((تَمَحْرَق))، فينبغي أن يكون لا أصل له، وإن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة (تَمَسْكن) في الشُّذوذ))[١٠٠] ومثله في الشُّذوذ والقلَّة قولهم : ((تَمَسْلَم))، و((تَمَنْطق))، و((تَمَوْلَى))[١٠١]، و((تَطَرْمَحَ))[١٠٢].

فزيادة الميم في هذا ونحوه إنَّما هو على وجه الشذوذ والنُّدرة؛ لأنَّ الميم من خواصَّ زيادة الأسماء، ولا تُزاد في الأفعال إلا شاذًّا[١٠٣]، ومثل هذا لا يقاس عليه إلا أَنْ يشذَّ الحرف[١٠٤]فيضمُّ إليه.

وذهب الرَّضي إلى تجويز الأمرين معاً، قال : ((ولو سلَّم أنَّهم لم يتوهَّموا ذلك ذوبنوا ((تَمَدْرَع)) وأخواته على أنَّها ((تَمَفْعَل)) قلنا: ((فَعَلٌّ)) غريب غرابة (تَمَفْعَل)، فيجعل (مَعَدَّ) (فَعَلاً) يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجمعه ((مَفعلا)) ارتكاب ((تَمَفْعَل)) الغريب، فلا يترجَّح أحدُهما على الآخر، فالأوْلَى تجويز الأمرين، ولسيبويه أن يُرجِّح كونه (فَعَلاً) بكون (تَمَدْرع)، و(تَمَسْكَن)، و(تَمَنْدَل) ، و(تَمَغْفَر) قليلة الاستعمال رديئة، والمشهور الفصيح : (تَدَرَّع)، و((تَسَكَّن))، و((تَنَدَّل))، و((تَغَفَّر))[١٠٥]

وما قاله هو الأوْلَى؛ لوروده عن العرب، وإن كان على قِلَّة، لكنَّهم لقلَّته في الاستعمال تحيَّلوا له ووصفوه بالشُّذوذ والغلط والرَّداءة، وبنو قواعدهم على الأكثر من كلام العرب الفصحاء، ولأنَّ ما لم يُعلم اشتقاقه كان حمله على الكثير أوْلَى وأحسن.

ومن ذلك أيضاً قولهم ((مَرَاجِل))، فـ(كان ينبغي نظراً الى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم ؛لكونه في الأوَّل وبعده ثلاثة أصول)[١٠٦]، لكنَّهم حكموا عليها بالأصالة لمّا ورد عن العرب، قال سيبويه : ((فعلى هذا الوجه تجعل الألف من نفس الحرف، كما جعلت ((المَرَاجِل)) ميمها من نفس الحرف))[١٠٧]. واستدلَّ بقول العَجَّاج : (الرجز)

بِشِـــــــــــــــيَةٍ كَشِـــــــــــــــيَةِ المُـمَـرْجَـــــــــــــــلِ[١٠٨]

فالميم فيها أصل، لأنَّه لو كانت زائدة لكان وزنها (مُمَفْعَل) ، وهذا غير موجود في كلامهم فحُكم عليها بالأصالة، وهو خلاف المشهور.[١٠٩]

وذهب أبو العلاء المعرّيّ وابن سيده إلى أنَّ الميم في (المِرْجل) زائدة ، وأجازه الرضي، يظهر ذلك من قوله : ((ولا يبعد أن يقال: إنَّ الـ (مِرْجَل) : (مِفْعَل)، ولزوم الميم أوهم أصالتها))[١١٠]. ولا يبعد أيضاً أن يكون محمولاً على قولهم : ((تَمَدْرع)) على قلته، إلا أن ((مُفَعْلَل)) كثير، فكان الحمل على الكثير عندهم أوْلى وأحسن.

وكذلك الميم في قولهم : ((مَأجَج))، و((مَهْدَد)) أصلاً لا زائدة، إذ إنَّها لو كانت زائدة لوجب أن يُدغَم المثلان ولو أدغموا لانتفى الغرض وبَطْلَ الإلحاق[١١١].

وأجاز السيرافي أن تكون الميم فيها زائدة[١١٢]، ولا يبعد ذلك حملاً على قولهم: ((مَحْبَب)) عَلماً ، و((مَنْدَد))[١١٣]، وقد جاء ((مَهْدَد)) عَلَماً في قول الأعشى: (الطويل)

وَمَاذا عن عِشْق النِسَاءِ وَإنَّ ما تَنَاسَيْتُ قَبْل اليَوْمِ خُلَّةَ مَهْدَدا[١١٤]

ولمَّا كانت الأعلام ((جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبل أنَّها كثر استعمالها، فجاز فيها من الاتساع ما لم يجزَ في ما قل استعماله من الأجناس))[١١٥]، فلا ضيرَ من حمل القليل على الكثير المستعمل ، وإن خالف ما دام مسموعاً من العرب.

واختلفوا في (مَنْجَنيق)، و (مَنْجَنون)، و(مِعْزىً) والأرجح أنَّ الميم فيهنَّ أصل، خلافاً للفرَّاء في الأوْلَى؛ لأن الحكم بزيادتها يؤدِّي إلى الشُّذوذ، فتركه أحسنُ وأَوْلَى.

أما إذا وردت الميم في غير الأَوْل فلها الأصالةُ، فلا تأتي مزيدة فإنَّه يُوصَف بالقِّلة والنُّدرةِ قال ابن يعيش : ((موضع زيادة الميم أن تقع في أَوْل بنات الثلاثة، ولا تُزاد حشواً ولا أخيراً إلاّعلى نُدرة وقلَّة، فإذا مرَّ بكَ شيء من ذلك فلا تقض بزيادتها إلاّبثبت من الاشتقاق؛ لقلَّة ما جاء من ذلك فيما وضح أمرهُ))[١١٦]. من ذلك قولهم ((دُلامِص))، قال الأعشى : (الطويل)

إذا جُرَّدَتْ يَوماً حَسِبتَ خَمِيصَةً عَلَيْهَا وَجِرْيَالُ النَّضير الدُّلامِصَا[١١٧]

فالميم فيه زائدة على مذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما[١١٨] ، وخالفهما أبو الحسن وتبعه المازنيّ في أَنَّ الميم قد تكون أصلاً، بالقياس على قولهم: ((لآال)) قال المازنيّ : ((لو قال قائل أن ((دُلامِصا)) من الأربعة، ومعناه (دليص) وليس بمشتقّ من الثلاثة، قال قولاً قوّياً))[١١٩]

وما قاله المازنيّ حسنٌ؛ إلاّأنَّ ((مذهب الخليل في هذا أوْجَه من مذهب أبي عثمان، وذلك أنَّه لمّا رأى ((دُلامِصا) بمعنى (دليص)، ووجد الميم قد زيدت غير أوّل... ذهب إلى زيادة الميم في (دُلامِص)، فهذا قول واضح كما تراه، والذي ذهب إليه أبو عثمان اغمض من هذا))[١٢٠]. و((كلا القولين مذهب))[١٢١]، إلاّ أنَّ مذهب المازنيّ يؤدَّي إلى ما فيه قلَّة وشذوذ، فكان مذهب الخليل ((أقيس واجرى على الأصول))[١٢٢].

ونظير ((دُلامِص)) ما حكاه أبو علي ، قال : ((لَبنٌ قُمَارِص))[١٢٣]، بمعنى: القَارِص، وما رواه الأصمعيّ من قولهم: (هِرْمَاس)[١٢٤]، وقولهم: ((غَطْمَش))[١٢٥]، و ((غَمْلَج))[١٢٦]، و((هَمْلع))[١٢٧]، و((عِمْليق))[١٢٨]، و((غَمَطْمَط))[١٢٩]، و((ضُمَارِط))[١٣٠]، و((هُزَامِج))[١٣١]، و((صُمَارِج))[١٣٢]، و((صِمْرِد))[١٣٣]، و((جِذْمَار))[١٣٤]، و(سَمَادير))[١٣٥]، و((مُسَمْقِر)) و((مُصَمْقِر))[١٣٦]، فالميم قد زيدت فيهنَّ حشواً ((وذلك شاذٌّ لايُقاس عليه))[١٣٧].

أمَّا زيادة الميم فوصف بالقلَّة والنُّدرة أيضاً؛ لأنَّهم قد اتفقوا على أَنَّ زيادتها أَوْلاً أكثر ؛ إلاّفيما أختلفوا فيه مِمَّا سبق . قال ابن جنّي : ((وقد زيدت الميم آخراً زيادة أكثر من زيادتها حشواً وكلاهما شاذ لا يُقاس عليه))[١٣٨] فممّا زيدت فيه الميم آخراً قولهم ((بُلْعُوم))، و((جَحْرَم))، و((جَذْعَم))[١٣٩]، و((جُلْهُم))[١٤٠]، و((حُلْكُم))[١٤١]، و((حُلقُوم، و((خَشْعَم))، و((خِضْرِم))، و((دُخْشُم))[١٤٢]، و((دِرْدِم))[١٤٣]، و((شَدْقم))[١٤٤].

قال ابن جنّي : ((ويجوز أن يكون (قِرْطِم) من ذلك ؛ لأنَّه يُقْرَط، وقالوا : (امرأة خَدْلم : للخدلة وشيخ كهْكَم، وهو الذي يُكَهكه في يده))[١٤٥].

يظهر أنْ زيادة الميم آخراً ((فيما ذُكر، وإن كانت صالحة العدَّة كثيرة، فبالنِّسبة إلى زيادتها حشواً وأمَّا بالنِّسبة إلى زيادتها في أوَّل بنات الثلاثة نَزْرٌ يسير. فلذلك لا يُقاس عليه، ولا يُحكم على الميم إذا وقعت حشواً أو آخراً بانَّها زائدةإلاّ بثبت . ولولا الاشتقاق لكانت فيما ذُكر اجمع أصلاً ولكنَّ للاشتقاق كانت زائدة))[١٤٦]. وزيادتها حشواً أو آخراً ((شاذَّان ليسا مقيسين))[١٤٧]

زيادة النون[١٤٨] :

تُزاد النون مطَّرِدة وغيرُ مطَّرِدة، فتثقل زيادتها فيه ولا يُحكم عليها بالزيادة إلا بثبت، فإذا وقعت غير ثالثة حُكم عليها بالزيادة، سواء أكانت متحرَّكة في ذلك الموضع أم ساكنة، إلاّ أنْ قام الدليلُ على أصالتها.

فممَّا زيدت فيه النون قولهم : ((عَنْسَل))، وقد ذهبوا إلى زيادة اللام فيه، فكان حَظُّ النُّون عندهم الأصالة، وهو مخالف لِما ذهب إليه سيبويه من أصالة اللام وزيادة النُّون؛ (لقوة المعنى، وكثرة زيادة النون ثانياً)[١٤٩]، فكان رأي سيبويه هو الأرجح والمعوّل عليه؛ لأنَّه معضود بالكثرة المعمول بها. ((ولو خُلِّينا والقياس لكانت حروفها كُلُّها أصولاً؛ لأنَّها بإزاء ((جَعْفَر))[١٥٠]، لكنَّهم لمَّا جعلوه مشتقًّاً من ((عسلان الذئب)) دلَّ على زيادة النون فيه.

وكذلك ثبتت زيادة النُّون في قولهم : ((عَفَرْنَى))[١٥١]، وإنمَّا زيدت فيه النُّون للإلحاق بـ((سفرجَل)). ومنه قولهم ((بُلَهْنِيَة))، حيث زيدت النُّون فيه للإلحاق بـ((قُذَ عْمِل)) والذي دلَّ على زيادتها قولهم ((عيش أَبْلَهُ))، أي : واسع قليل الغموم.

وممَّا قام الدليل على زيادة النُّون فيه قولهم : ((خَنْفَقيق))[١٥٢]، فهو مأخوذ من ((خَفَق))، مما يدلَّ على زيادتها.

ومن ذلك قولهم : ((كَنَهْبُل))، فالنُّون فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام على مثال (سَفَرجَل)، فهذا بمنزلة ما يشتقُّ مما ليس فيه نون[١٥٣] ولو كانت النون أصلِّية أيضاً لكان على مثال (فُعْلَلاّ) وهو مثال نادر في الأسماء، وإنَّما المرجَّح زيادة النُّون؛ لأنَّ الزائد كثير، والمجرَّد قليل.

وقولهم: ((كُنْتَأْل))، و((خُنْثَعْبَة)) وهو بمنزلة ((كَنَهْبُل)) ؛ ((لأنَّه ليس في الكلام على مثال ((جُرْدَحْل))[١٥٤]، فقضي الأمر بزيادة النُّون. وأمَّا ((قُنفَخْر))، فالنُّون زائدة؛ لأنَّ النسبة إليه تكون ((قُفاخرِي)).

وذهب أبو زيد إلى أصالة النُّون في قولهم : ((ضَيْفَن))، لأنَّه مشتق عنده من ضفَنَ الرجل، ومثاله حينئذٍ على (فَيْعَل))[١٥٥]. وأبو عثمان على الزيادة، ومثاله حينئذٍ على فَعْلَن))[١٥٦]. والمرجَّح مذهب أبو زيد ، وأختاره أبو حيان[١٥٧]، لكثرة ((فَيْعَل))، وقلَّة ((فَعْلَن)) ، وإن كان الاشتقاق يشهد لأبي عثمان بالزيادة، ولكن العمل إنَّما يكون على الكثر.

وذهب السيرافيّ إلى أنَّ الأَوْلَى في مثل ((حِنْطَأو))[١٥٨]، و((سِنْدَأْو))[١٥٩]، و((قِنَدَأو))[١٦٠]، و((كِنْثَأو))[١٦١]، أن يحكم بأصالة جميع حروفه[١٦٢]، فيكون على مثال ((جَرْدَحْل)).

وثمة ألفاظ أخرى زيدت فيها النون وليست من المواضع التي أطَّرَدت زيادتها فيه نحو ((جُنْدُب))[١٦٣]، و((خِلفنَة))[١٦٤]، و((ذُرْنُوح))[١٦٥]، و((رَعْشَن))[١٦٦]، و((عِرَضْنَة))[١٦٧]، و((عَلْجَن))[١٦٨]، و((عَنْبَس))[١٦٩]، و((عَنْتَرِيس))[١٧٠]، و((عُنْصَر))[١٧١]، و((فِرْناس))[١٧٢]، و((قِعْناس))[١٧٣]، و((قُنْبَر))[١٧٤]، و(نِبْراس))[١٧٥]، و((نَخَاريب))[١٧٦]، و((نَرْجِس)) ، و((نَفَاطِير))[١٧٧]، و((نَفْرِجَة))[١٧٨].

وهذه الألفاظ زيدت النُّون فيها ، ولم تكن ممَّا أطَّردت فيه زيادتها فيه وإنّما قام الدليل عليها فقضي عليها بالزيادة، ومثل هذه الألفاظ تُحفظ ولا يُقاس عليها؛ لقلَّتها ومخالفتها الكثير المطَّرِد.

زيادة الهاء[١٧٩] :

نسب بعض الصَّرفيَّين كابن جنَّي وابن يعيش وابن الحاجب وغيرهم[١٨٠] إلى المبرّد أنَّه لم يعد الهاء من حروف الزيادة ، قال ابن جنَّي : ((أمَّا أبو العباس فكان يُخرج الهاء من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنَّها إنَّما تلحق للوقف، وتأتي بعد تمام الكلمة. وهذا مخالف منه للجماعة ، وغير مرضي عندنا ، وذلك أنَّ الدَّلالة قد قامت على صحَّة الزيادة في غير ما ذكره أبو العباس))[١٨١].

وقال ابن يعيش : ((وقد أخرجها أبو العبَّاس من حروف الزيادة، واحتجَّ بأنَّها لم تُزد إلاّ في أواخر الكلم للوقف، قال : ولا أَعدُّها من الحروف التي كثُرت زيادتها وأطَّردت))[١٨٢].

لذلك نسب ابن يعيش ما قاله إلى الوهم قال : ((فأمَّا إخراج أبي العبَّاس الهاء من حروف الزَّيادة فواهٍ؛ لأنَّها قد زيدت في غير ما ذكرنا))[١٨٣].

وما نسبوه إلى المبرّد فيه نظر ومبالغة ؛ لأنَّ المبرّد نفسه أشار غير مرَّة إلى أنَّ الهاء قد تُزاد في غير ما نُسب إليه ، قال : ((فأمَّا (أُمَّهات) فالهاء زائدة؛ لأنَّها من حروف الزوائد))[١٨٤]،

فالمبرّد عدَّ الهاء من حروف الزيادة، لكنَّه لمَّا قلَّت زيادتها في غير ما ذكروا ولم تصل حدَّ الكثرةكبقية حروف الزيادة جعلهاكالزيادة،وقدصرَّح بذلك فيمانسبه إليه ابن يعيش قال:((ولاأَعدُّها من الحروف التي كثُرت زيادتها وأطَّرَدت))[١٨٥]، فقلَّة زيادتها وعدم اِطِّرادها دفعه إلى إخراجها من حروف الزيادة التي أطَّردت وكَثُرت زيادتها.

وفيه وجه آخر إن صحَّت نسبة ذلك إليه وهو أنَّ المراد بالهاء هاء السكت التي تُزاد في الوقف، وهي من حروف المعاني، لذلك عدَّها مع الحروف غير المزيدة، يؤيِّد ذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب بقوله : ((هاء الوقف حرف من حروف المعاني، فلا ينبغي أن تُعدَّ من حروف الزيادة))[١٨٦]، بل قال فيما نسبه إليه المراديّ: ((إنَّ ذكرها مع الحروف الزوائد ليس بجَّيد))[١٨٧]، وهو الصواب[١٨٨].

وممّا زيدت فيه الهاء زيادة قليلة غير مطَّرِدة قولهم في جمع ((أمَ)) : ((أُمَّهات))، فالهاء زائدة، لقولهم في معناه : ((أُمَّات)) . قال الشاعر : (الكامل)

كَانَــت هَجَــائِنُ مُنْــذِرٍ وَمُحَــرَّقٍ أَمَّــاتَهُنَّ وَطَــرْقُهُنَّ فَحِــيلا[١٨٩]

ومثل هذه الزيادة شاذَّة ، وقد جمع الشاعر بين الزيادة وعدمها في قوله : (المتقارب)

إِذَا الأُمَّهَـــاتُ قَـــبُحْنَ الوُجـــوهَ فَرَجْـــتَ الظـــلامَ بأمَّاتِكَـــا[١٩٠]

والغالبُ أنْ تستعمل ((الأُمهات)) بالهاء للأناسيّ، ومن دونها للبهائم، إلا أنَّهما قد يُعكسان، كما في البيت السابق، وقول الآخر : (السريع)

قَـــوَّالِ مَعْـــروُفٍ وَفَعَّالِـــهِ عَقَّـارِ مَثْنَـى أُمَّهـاتِ الرَّبَـاعِ[١٩١]

ومثل هذا الاستعمال قليل، ووصفه بعضهم بالضَّعف وعدم الفصاحة، قال جمع (الأم)، ((أُمَّات)) لغة ضعيفة غير فصيحة والفصيحة ((أُمَّهات))[١٩٢]، واقل منه زيادة الهاء في الواحد، نحو قول الشاعر : (الرجز)

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والياسُ أَبي [١٩٣]

وحكى الخليل : ((تَأمَّهتُ))[١٩٤]، ممّا دفع بعض الصَّرفيِّين كابن السَّرَّاج فيما نقله عنه ابن جني ، وأبي علي في قوليه فيما نسبه إليه ابن سيده وابن الحاجب إلى القول بأصالة الهاء في الواحد[١٩٥].وأَمّا القياس فإنَّ اعتقاد زيادة الهاء أسهل من اعتقاد حذفها من (أمّهات) لأنَّ ما زيد في الكلام أَضعاف ما حُذف منه، والعمل على الأكثر، لا على الأقل))[١٩٦].

بل إن ما نُسب إلى ابن السَّراج فيه نظر، لأنَّه لم يظهر من كلامه أنَّه أجاز مثل ذلك ، وإنما قال : ((فأمَّا ((أُمَّهات)) فوزنها ((فُعْلُهَات))، يدلّل على ذلك أنَّهم يقولون : ((أمٌ)) و ((أُمَّهات)) فيجيئون في الجمع ما لم يكن في المفرَّد. وقد حكى الأخفش على جهة الشُّذوذ أنَّ من العرب من يقول : ((أُمَّهة))، فأن كان هذا صحيحاً فإنَّه جعلها ((فُعَّلَة))[١٩٧].

ولمَّا كانت زيادة الهاء في الواحد في مثل ما حكاه الخليل مخالفاً للكثير المعروف ووُصف بالاسترذال[١٩٨] وبالشُّذوذ وبالقلّة، قال ابن الحاجب : ((وأمَّا زيادتها في الواحد في مثل ما انشده فقليل، أمَّا زيادتها في الفعل فأشذُّ منه واقل))[١٩٩]

وقد زيدت الهاء أيضاً بعد ألف النُّدبة، لخفاء الألف، ولا تكون إلا ساكنة، فإن حُرّكت فمحمول على الشُّذوذ، ومنه قول الشاعر : (الرجز)

يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَار عَفْرَاءْ

وقول الآخر : (الرجز)

يا مَرْحَبَاهُ بِحمَارِ ناجِيَة[٢٠٠]

ويرى الصرفيُّون في مثل هذا شاذٌّ رديء لا يجوز في الكلام، وإنمَّا لما اضطرَّ الشاعر حين وصل إلى التحريك، لأنَّه لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حرَّكه[٢٠١]. فلا يلتفت إليه، ولا يُعَرَّج عليه في القياس.

وكذلك ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ الهاء في قولهم : ((هِيْلَع)) ، و((هِجْرَع))، و((هِلْقَامَة)) زائدة[٢٠٢]، وذهب الخليل بن أحمد أيضاً إلى القول بزيادة الهاء في ((هِرْكَوْلَة))[٢٠٣].

وذهب عامة أهل الصرف كسيبويه وابن جنَّي وابن يعيش وابن عصفور وأبي حيّان وغيرهم[٢٠٤]، إلى القول بأصالتها. قال ابن جنَّي : ((هذا قولهم كما تراه، وإنَّما ارتكبوه على شذوذ، عن النظائر؛ لأنَّ الاشتقاق قاده إليه، والصواب في ذلك ألَّا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم))[٢٠٥].

والقول الأظهر بزيادتها؛ وإن كانت في أوَّل الكلام على قلَّته، لأن الاشتقاق يشهدُ لها بالزيادة، ((وإذا شهد الاشتقاق بشيء عُمل به، ولا التفات إلى قلَّتهِ))[٢٠٦].

حتى أن ابن جنَّي استحسنه وارتضاه ولم يجد فيه باساً . قال : ((ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأساً ، ألا ترى أنَّ الدَّلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أنضى به، ولا يُلتفت إلى خلاف ولا وفات، فإنَّ سبيلك إذا صحّت الدلالة أن تتعجَّب من عَدول من عَدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضدَّ مذهبه، ألا ترى أَنَّهم قضوا بزيادة اللام في ((ذلك))، و((هنالك))، و((عَبْدَل)) وإن تكثر نظائر هذا، فكذلك يقضي بزيادة الهاء في ((هِجرج)) ، و ((هِلبع))، و((هركولة))، و((أمَّهات))؛ لقيام الدلالة على ذلك. ولعمري أن كثرة النظر مما يؤنس، ولكن ليس ايجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقسْهُ))[٢٠٧].

ولذلك قاس عليها قول الشاعر : (الرجز)

بسَـــــــــــلْهَبَيْنِ فَـــــــــــوْقَ أَنْـــــــــــفِ أَدْلَفَـــــــــــا[٢٠٨]

وهذا منه عجيب غريب؟ فكيف لا يُعجب من عدول نفسه عن القول بزيادتها، بعد أن ثبتت الدلالة عليها؛ لأَنَّه قد صرَّح فيما سبق أنَّ الأصوب القول بأصالتها، وفي موضع آخر لا يجيز القياس عليها، قال : ((وليس موضع زيادتها أَوَّل الكلمة، وإنَّما موضعُها أن تقع آخراً، فهذا ما يحتمله القياس عندي))[٢٠٩]

وقد زيدت الهاء في الأفعال أيضاً، من ذلك قولهم : ((أهرق إهراقه))، فالهمزة زائدة لأنَّها كالعوض من ذهاب حركة العين. قال سيبويه : ((وأمَّا الذين قالوا : ((أهرقت)) فإنَّما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها..... وجعلوا الهاء العوض، لأنَّ الهاء تُزاد)).[٢١٠]

وقال ابن يعيش : ((ومن قال: ((أهراق)) فجمع بين الهمزة والهاء فالهاء عنده زائدةٌ كالعوض من ذهاب حركة العين)) [٢١١]. وكذلك الأمر في قولهم ((أهراح))، الهاء فيها زائدة لأنَّها في معنى ((أراح)). فلمَّا كانت الهاء بدلاً من الهمزة في قولهم : ((هرقت الماء)) على حدَّ قولهم : ((هنرتُ الثوب))، و((هرحت الدابة))، و((همرت الرجل))، و((هَردت الشيء))، جعلوا الهاء مزيدة، فيمن جمع بين الهمزة والهاء، فقال : ((أهرقت))، ووصفه الأزهريّ بالخطأ والبعد ، قال: ((ومن قال ((أهرقت)) فهو خطأ في القياس))[٢١٢]؛ وهي لغة بعيدة[٢١٣]. ووصفه ابن الحاجب بعدم الفصاحة، قال : ((وزيدت في ((أهراق إهراقه)) على غير قياس ، و((أهراق)) أصله ((أراق))، ثم قَلَّبَ الهمزة بعضهم هاء فقال : ((هراق)) ثم جاء بعضهم فأثبت الهمزة داخله على الهاء فقال : ((أهراق))، وليس ذلك بفصيح لما تبيَّن من جريهم على مخالفة القياس))[٢١٤]، وهذا منهم من قبيل التوهُّم ((لإدخالهم الهمزة على الهاء التي هي بدل الهمزة لما تغيَّرت صورتها إلى الهاء))[٢١٥].

فالهاء فيما سبق ((ليست بدلاً، وإنَّما زائدة))[٢١٦]، نظيرها في ذلك السَّين في ((أسطاع)). ومثل هذه الزيادة تُحفظ، ولا يقاس عليها؛ لما وصفت به من الخطأ والبعد والوهم، وإن كان لها وجه في القياس.

زيادة الياء[٢١٧]

إذا حصل مع الياء ثلاثة أصول فهي زائدة أينما وقعت؛ ((لأنَّها كثر زيادتها مع ثلاثة أحرف حتَّى حُكِم عليها بالزيادة وإن لم يثبت الاشتقاق، ولا مانع من الأصالة)) [٢١٨]. وإلاّ حكم عليها بالأصالة .

ومن ذلك قولهم : ((يَأْجَج)) [٢١٩]، فالياء فيها من نفس الحرف وإن كانت مع ثلاثة؛ لأنَّه لو كانت زائدة لوجب إدغام العين في اللام، وعدم الإدغام دلَّ على أنَّ الجيم الثانية للإلحاق، وأنَّ الياء أصل، ((وإلا أدّى إلى أن تكون الأصول حرفين وهو مُطَّرِد)) [٢٢٠]،

وقوَّى الرضيّ زيادة الياء فقال : ((لأَنَّ إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذّ، إذ الشاذ كثير، ولاسيَّما في الأَعلام، فإنَّ مخالفة القياس فيها غير عزيزة)) [٢٢١]، واختاره الجاربرديّ[٢٢٢]، وهو المرجَّح.

ومن ذلك قولهم : ((يَسْتَعُور))[٢٢٣]، فالياء فيها أصل، على وجه الشُّذوذُ لأنَّهم أتفقوا على أَنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة إلا ما شذَّ منها ، قال ابن منظور : ((ورأيت حاشية بخطَّ الشيخ رضي الدين الشاطبيَّ – رحمه الله – قال : ((اليَسْتَعُور)) ... على وزن ((يَفْتَعُول))، ولم يأت في الكلام على هذا البناء غيره))[٢٢٤]

ومن ذهب هذا المذهب موصوف عند ابن جني بالهاذي قال : ((فأمَّا من قال : إنَّ مثال ((يَسْتَعُور)) : ((يَفْتَعُول)) فلا يدري ما صنعه التصريف شيئاً ، وإنَّما هو هاذ)). [٢٢٥]

وكذلك لا تكون أصلاً في بنات الأربعة في غير المُضَّعف، فإن ورد فعلى وجه الشُّذوذ والنُّدرة من ذلك قولهم : ((حَيْحَى)) و((((صَيْصَيَه))، فلو كانت أصلاً فيهما لكانت ((حَيحَى)) من باب ((دَدَن))، وهو قليل جداً، ولكانت ((صيصية)) من باب ((بَبْر)) وهو نادر ، فكان الحمل على الأكثر والأشهر أَوْلَى وأحسن.

ومن ذلك قولهم : ((حَاحَيت)) ، و((عَاعَيت)) ، و((قَوقَيت))، و((ضَوْضَيْتُ)) الياء فيهنَّ أصل؛ لأنَّه لو كانت زائدة لكانت من باب ((سَ ِلِسَ))، و((قَلِقَ)) [٢٢٦]، وهو قليل وباب ((قلقت)) أكثر، والعمل إنما يكون على الأكثر .

كذلك قولهم ((مَرْيَم))، و((مَدْيَن))، الياء فيهما أصل؛ لأنَّ الحكم عليهما بالزيادة يؤدِّي إلى بناء مفقود في كلامهم ، ولوجَبَ أن يكون من باب القليل فكان الحمل على الكثير أَوْلَى. والقول بالأصالة أحسن.

وذهب أبو الحسن إلى أن الياء في ((شِيراز)) بدل من الواو، وهي أصل فيه[٢٢٧]، وذهب ابن جنَّي إلى أنَّ الياء مبدلة من الراء[٢٢٨]، وما قاله ابن جنّي هو ألأقرب إلى الصواب،

لأنَّ ما قاله أبو الحسن يقتضي أن يكون أصله : ((شِوْرَاز)) ومثاله حينئذ (فِوْعَال) وهو بناء مفقود في كلامهم.

وبالمحصَّلة فإن زيادة الحروف لم يُحكم عليها بالزيادة أو الأصالة إلاّ بثبت من كلام العرب، أو دلّ الاشتقاق عليه، وما خلا ذلك وصف بعدم الأطّرَاد عندهم، بل أنَّ بعض المحدثين قد جعل ما أختلف به القوم من قبيل الافتراضات التي وضعوها من تلقاء أنفسهم؛ لأنَّ بعض هذه الألفاظ دخيل في العربية، إذ يقول : ((ولعلَّ هذا من توَهُّم أصالة اللفظ في العربيّة، إذ أنَّ أحداً من النّحاة لم يزدها في لغتها الأعجمية... وهي في هذه الألفاظ في العربية نطقاً ؛ لأنهم بهذه الصيغ سمعوها فما من أعجميَّ ولا من عربي زادها، أو ألحقها إلاّ افتراضات النحاة)) (٢٢٩)

الهوامش :

(١) الكتاب: ٣٥٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١٤/٥، والايضاح في شرح المفصل: ٢٧٥/٢ ، والمقرب: ٥١٥، وشرح الشانية للرضي: ٢٣٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٩٣/١، وشرح الشانية للجاربردي: ٢٩٧/٢، وهمع الهوامع: ٤١٢/٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣١٥/٥ .

(٣) شرح الملوكي: ١١٩، وشرح الشافية للرضي: ٣٣٣/٢، والمبدع في التصريف :٥١، وهمع الهوامع ٣ / ٣١٠.

(٤) الكتاب ٤٣٥/٤ ، والمقتضب : ٥٦/١ ، والأصول في النحو ٢ / ٣٣٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٢٥/٣، وشرح التصريف : ٢٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٢٢/٥، وشرح الملوكي: ١٣٢ ، والايضاح في شرح المفصل: ٣٧٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٧٢، وارتشاف الضرب : ٣٠٠/١، والمبدع في التصريف : ١٣٦، وشرح الشافية للجاربردي: ٣٤٨/٢.

(٥) الكتاب : ٤٥٧/٤ ، والمقتضب : ٥٧/١، والأصول في النحو:٢ /٢٣٦، وسر صناعة الإعراب : ٢٤١/٢ والمنصف: ١٦٨/١، وشرح التصريف: ٢٣٣، وشرح المفصل لأبن يعيش: ٣٢٧/٥، وشرح الملوكي:١٢٢، والايضاح في شرح المفصل: ٣٨٣/٢، والممتع في التصريف: ١٣٦، وشرح الشافية للرضي: ٣٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٤٩/٢، وارتشاف الضرب : ٢١٠/١، والمبدع في التصريف: ١٣٦، وشرح الشافية للجاربردي ٣٤٨/٢ .

(٦) الواضح في النحو والصرف : ١٧٠.

(٧) المصدر نفسه والموضع نفسه.

(٨) الورنتل : الشر العظيم . لسان العرب (ورنتل) : ٢٨٠/١٥.

(٩) الكتاب: ٤٥٨/٤.

(١٠) شرح الكافية الشافية : ٣٤٩/٢.

(١١) الخصائص: ٣٤١/١.

(١٢) المحكم : (وهيبل) : لسان العرب (وهيبل) ٣٥٣/٤.

(١٣) الكتاب : ٤٥١/٤، والخصائص: ١٧٥/١، وسر صناعة الإعراب: ١٢١/١، والمنصف : ١٠٥/١، وشرح التصريف: ٢٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣١٧/٥، وشرح الملوكي: ١٣٥، والإيضاح في شرح المفصل : ١٩٣/١، والمبدع في التصريف : ١٢٤، وهمع الهوامع : ١٢/٣ .

(١٤) سر صناعة الإعراب : ١٢١/١.

(١٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٣١٩/٥.

(١٦) الممتع في التصريف: ٢٣٤/١.

(١٧) الأبصر: الكساء أو حشش : لسان العرب (أمر) ١٥٣/١.

(١٨) البيت للأعشى في ديوانه : ١٧٤، والمقتضب : ٣١٧/٣، ولسان العرب أمر : ١٥٣/١.

(١٩) الايطل : الخاصرة، لسان العرب (أرط) : ١ /١٢١.

[٢٠] الأرطى: شجر ينبت بالرمل . لسان العرب (أرط) ١٢١/١

[٢١] الكتاب : ٤ / ٤٥٢ .

[٢٢] المنصف : ١ / ١١٨.

[٢٣] المصدر نفسه الموضع نفسه

[٢٤] الكتاب ٤٥٢/٤ ، والمقتضب ٣ / ٣١٦، والأصول في النحو ٢٣١/٣

[٢٥] الممتع في التصريف : ٢٣٥/١ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٩٤.

[٢٦] شرح الشافية للرضي: ٢ /٣٤٣، وشرحها الجابردي : ٢ / ٣٢٠ .

[٢٧] لسان العرب (رنب) : ٣٣٠/٥.

[٢٨] سر صناعة الإعراب : ١٢١/١.

[٢٩] شرح المفصل لابن يعيش ٣٢١/٥.

[٣٠] ديوانه ٨ .

[٣١] الجرائض : الكول الشديد القصل بانيابه الشجر. لسان العرب (جرض): ٢ /٢٥٢.

[٣٢] الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب : ١ / ١٢٣ ، وشرح الملوكي ١٤٧ .

[٣٣] الحبنطأ : الغليظ القصير البطين. لسان العرب (حبط) : ٢٤/٥

[٣٤] الرئبال : من أسماء الأسد . لسان العرب (رأبل) : ٧٨/٥.

[٣٥] سر صناعة الإعراب : ١٢٤/١

[٣٦] امرأة ضهياء : التي لا تحيض ولا ينبت ثدياها ولا تحمل . وقيل : التي لا تلد وإن حاضت. لسان العرب (ضها): ٩٨/٨.

[٣٧] معاني القرآن وإعرابه : ٤٩١/٢. والممتع في التصريف : ١/ ٢٢٨.

[٣٨] سر صناعة الاعراب : ١ / ١٢٢.

[٣٩] الغرقيء : القشرة الرقيقة الملتصقة ببياض البيض. لسان العرب (غرقأ) : ٥٨/١٠.

[٤٠] سر صناعة الاعراب : ١ / ١٢٣ .

[٤١] المصدرنفسه: ١ / ١٢٢.

[٤٢] الشنذار : الرجل الغيور. لسان العرب (شنذر) : ٧ / ٢١١ .

[٤٣] النئذل : الكابوس . لسان العرب (ندل) ١٤ / ٩٤ .

[٤٤] الزئبر : ما يعلو الثوب الجديد. لسان العرب : (زأبر) : ٥/٦.

[٤٥] الضئبل : الداهية . لسان العرب (ضأبل) : ٨ / ٥

[٤٦] شرح المفصل لأبن يعيش : ٥ / ٣٢٢ .

[٤٧] المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

[٤٨] الكتاب، والمقتضب: ٦٠/١، والأصول في النحو ٢٤١/٣ ، وسر صناعة الاعراب ١ /١٦٩، وشرح التصريف ٢٥٥، وشرح المفصل لأبن يعيش ٣٣٦/٥، وشرح الملوكي ١٨٧، والايضاح في شرح المفصل ٣٩٠/٢، والممتع في التصريف ٢٧٢/١، وشرح الشافية للرضي ٢٧٨/٢، وارتشاف الضرب ١/ ٣١١، والمبدع في التصريف ١٣٤، وشرح الشافية للجاربردي ٣٥١/٣.

[٤٩] سر صناعة الاعراب : ١/ ١٨٠.

[٥٠] شرح المفصل لأبن يعيش : ٦٧/٤، وشرح الشافية للرضي : ١٦٧/١.

[٥١] المخصص : ١٨٩/١٤ ، ١٩٠.

[٥٢] الكتاب : ٤/ ١٩٨.

[٥٣] ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤.

[٥٤] المُزهر : ٢ / ٩٢.

[٥٥] الكتاب : ٤٦١/٤.

[٥٦] االمصدر نفسه : ٤٦١/٤.

[٥٧] شرح الشافية للرضي : ٣٤٥/٢

[٥٨] شرح الشافية للرضي : ٣٤٥/٢ ، وشرحها الجاربردي: ٣٢٦/٢.

[٥٩] الكتاب : ٤٧٦/٤.

[٦٠] شرح المفصل لأبن يعيش : ٥/ ٣٣٦ ، وشرح الشافية للرضي : ٨٢/٣.

[٦١] الكتاب : ٤٧٦/٤.

[٦٢] الكتاب : ٤١٧/٤، وسر صناعة الإعراب : ١/ ٢١٣، وشرح التصريف: ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٤/٥، وشرح الملوكي ٢٠٦، والإيضاح في شرح المفصل : ٣٩٥/٢، والممتع في التصريف : ١/ ٢٢٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٨٠/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٧/١، والمبدع في التصريف ١٢٣، وشرح الشافية للجاربردي ٣٥٢/٢، والجنى الداني ٦٠.

[٦٣] لسان العرب (كسس) : ٩٢/١٢.

[٦٤] المُزهر : ٢٢١/١.

[٦٥] شرح المفصل : ٣٤٤/٥.

[٦٦] الايضاح في شرح المفصل : ٣٨٠/٢.

[٦٧] شرح الشافية للرضي : ٣٨٠/٢.

[٦٨] ارتشاف الضرب : ٢١٧/١.

[٦٩] الكتاب : ٥٠/١.

[٧٠] شرح الملوكي ٢

[٧١] سر صناعة الإعراب : ٢١٣/١.

[٧٢] المصدر نفسه والموض نفسه

[٧٣] سر صناعة الإعراب : ٢١٣/١، وشرح المفصل لأبن يعيش : ٣٤٤/٥، وارتشاف الضرب : ٢١٨/١.

[٧٤] سر صناعة الاعراب : ١/ ٢١٤.

[٧٥] الكتاب : ٣٥٩/٤، والمقتضب ٦٠/١، والأصول في النحو : ٢٤٣/٣، وسر صناعة الاعراب ٥/٢، وشرح التصريف ٢٨٢، وشرح المفصل لأبن يعيش ٣٤٥/٥، وشرح الملوكي ٢٠٩، والايضاح في شرح المفصل ٣٩٦/٢، والممتع في التصريف ٢١٣/١، وشرح الشافية للرضي ٣٨١/٢، وارتشاف الضرب ٢٢١/١، والمبدع في التصريف ١٢٠، وشرح الشافية للجاربردي ٣٥٤/٢.

[٧٦] شرح المفصل لابن يعيش : ٣٤٥/٥.

[٧٧] شرح المفصل لابن يعيش : ٣٤٥/٥، وشرح الملوكي ٢١٠، وشرح الشافية للرضي ٣٨١/٢.

[٧٨] لم أقف عليه في ديوانه، وهوله في المنصف: ١٦٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/٥، ونسب إلى أخي الكلمة اليربوعي في نوادر أبي زيد ١٥٤، وبلا نسبة في سر صناعة الاعراب ٦/٢، وشرح الملوكي ٣٠٩.

[٧٩] الممتع في التصريف ٢١٣/١، وارتشاف الضرب: ٢٢١/١، المبدع في التصريف ١٢٠.

[٨٠] الفيشلة : راس الذكر ، لسان العرب (طيس): ٢٤٢/٨، وبلا نسبة في سر صناعة الاعراب ٨/٢.

[٨١] الهيقل : القني في النعام، لسان العرب (فشل ، ١٠ ، ٢٦٨).

[٨٢] سر صناعة الاعراب: ٧/٢.

[٨٣] الرجز إلى رؤية بن العجاج في لسان العرب (طيس) : ٢٤٢/٨، وبلا نسبه في سر صناعة الاعراب ٨/٢.

[٨٤] العنسل : الناقة السريعة ، لسان العرب (عنس) ٤٢٦/٩.

[٨٥] الكتاب ٣٩٨/٤، وسر صناعة الاعراب: ٨/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٢/١، والمبدع في التصريف: ١٢١.

[٨٦] سر صناعة الاعراب : ٩/٢.

[٨٧] أبنية الأسماء والأفعال ١٦.

[٨٨] الكتاب : ٤٦٢/٤.

[٨٩] شرح الملوكي ٢٠٩

[٩٠] المنصف : ١٦٥/١.

[٩١] الكتاب : ٦٧/٤، والمقتضب : ٥٩/١، والأصول في النحو : ٢٣٧/٣، والخصائص : ٢٤٦/١، وسر صناعة الاعراب:١٠١/٢، والمنصف ١٢٩، وشرح التصريف ٢٤٣، وشرح المفصل لأبن يعيش :٣٢٨/٥، وشرح الملوكي ١٥٠، والايضاح في شرح المفصل لأبن يعيش ٣٢٩/٥، وشرح الشافية للرضي: ٣٣٦/٢.

[٩٢] سر صناعة الاعراب : ١٠٠/٢.

[٩٣] الكتاب : ١٤٩/٤.

[٩٤]المصدر نفسه: ٤٥٢/٤.

[٩٥] المنصف : ١٢٩/١

[٩٦] المنصف : ١٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢٩/٥، وشرح الملوكي ١٥٣.

[٩٧] الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٩٥، وينظر المخصص : ١٧٥/١٤.

[٩٨] شرح المفصل لابن يعيش : ٣٣٠/٥.

[٩٩] المنصف : ١٣٠/١.

[١٠٠] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[١٠١] المبدع في التصريف ١٢٨، وشرح الشافية للجابردي : ٣١٠/٢.

[١٠٢] طرمح البناء : علاه ورفعه . لسان العرب (طوم) : ١٥٨/٨.

[١٠٣] سر صناعة الاعراب ١٠٥/٢.

[١٠٤] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[١٠٥] شرح الشافية للرضي : ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧.

[١٠٦] شرح الشافية للرضي : ٣٣٧/٢.

[١٠٧] الكتاب : ٤٥٤/٤ ، ٤٥٥.

[١٠٨] الرجز للعجاج في ديوانه :١٣٥، والكتاب ٤٥٥/٤، والأصول في النحو ٢٣٨/٣.

[١٠٩] رسالة الملائكة ٢٣٧، وارتشاف الضرب ١٩٧/١.

[١١٠] شرح الشافية ٣٣٨/٢

[١١١] سر صناعة الاعراب ١٠٠/٢، وشرح الملوكي ١٥٧، وشرح المفصل لأبن يعيش ٣٣٠/٥.

[١١٢] ارتشاف الضرب ١٩٦/١.

[١١٣] مندد : اسم بلد ، لسان العرب (ندد) : ٩٠/٤.

[١١٤] ديوانه :١٣٤. وسر صناعة الاعراب : ١٠١/٢.

[١١٥] سر صناعة الاعراب : ١٠١/٢.

[١١٦] ارتشاف الضرب ١٩٧/١.

[١١٧] شرح المفصل ٣٣١/٥.

[١١٨] الكتاب ٤٦٧/٤، والمنصف ١٥/١، وسر صناعة الاعراب ١٠٢/٢.

[١١٩] المنصف ١٥١/١، والممتع في التصريف ٢٤٥/١.

[١٢٠] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[١٢١] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[١٢٢] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[١٢٣] سر صناعة الاعراب ١٠٢/٢

[١٢٤] اشتقاق الاسماء ١٢٨.

[١٢٥] الغطمشة : الأخذ قهرا، لسان العرب (غطمش) ٩٠/١٠.

[١٢٦] رجل غملج : إذا كان مرة قارئاً ومرة شاطراً ومرة سخياً ومرة بخيلاً ومرة شجاعاً ومرة جباناً ومرة حسن الخلق ومرة سيئه، لا يثبت على حالة واحدة وهو مذموم عند العرب، لسان العرب (غملج) ١٢٦/١٠.

[١٢٧] رجل هملع : متخطرف خفيف الوطء، لسان العرب (هملع) ١٣٦/١٥.

[١٢٨] العمليق : الطويل ، لسان العرب (عملق) ٤٠٣/٩.

[١٢٩] الغطمطة : اضطراب الأمواج ، لسان العرب (غطمط) ٩/١٠.

[١٣٠] ضماريط الأست : ما حواليها كأن الواحد ضمراط أوضمروط أو ضمريط، لسان العرب (ضرط) ٥٣/٨.

[١٣١] صوت هزاجح : أي مختلط ، لسان العرب (هزجح) ٩٢/١٥.

[١٣٢] رجل صمارخ : أي مستغيث ، لسان العرب ٠سصرد) ٣٢١/٧.

[١٣٣] الصمرد : الناقة قليلة اللبن ، لسان العرب (جذم) ٢٢٤/٢.

[١٣٤] الجذمار : أصل الشيء وهو من الجذر ، لسان العرب (جذم) ٢٢٤/٢.

(١٣٥) السمادير : ضعف البصر ، لسان العرب (سمدر) ٣٥٧/٦.

(١٣٦) يوم مصمقر ومسقمر : شديد الحر ، لسان العرب (سقر) ٢٩٢/٦.

(١٣٧) شرح الملوكي : ١٥٩.

(١٣٨)المصدر نفسه١٦٣.

(١٣٩) رجل حجرم : إذا كان سيء الخلق ، لسان العرب (حجرم) ١٨٤/٢.

(١٤٠) الجُلهمة : فم الوادي . لسان العرب (جذعم) ٣٤٢/٢.

(١٤١) الحلكم : الرجل شديد السواد . لسان العرب (دخضرم) ١٢٥/٤.

(١٤٢) الخضرم : البئر الكثيرة الماء. لسان العرب (خضرم). ورجل دخشم أي قصير ، لسان العرب (دخشم) ٣٠٦/٤.

(١٤٣) الم : إضافة المسفه : لسان العرب (درد) ٣٠٦/٤

(١٤٤) الشدقم : الواسع الشدق . لسان العرب (شدق) ٥٨/٧.

(١٤٥) سر صناعة الاعراب ١٠٤/٢.

(١٤٦) المنصف ١٥١/١ ، وشرح الملوكي ١٦٥.

(١٤٧) شرح التصريف ٢٤٣.

(١٤٨) الكتاب ٤٦٦/٤، والمقتضب ٩٥/١، والأصول في النحو ٢٣٨/٣، وسر صناعة الاعراب ١١٥/٢، وشرح التصريف ٢٤٥، وشرح المفصل لأبن يعيش ٣٣٤/٥، وشرح الملوكي ١٦٦، والايضاح في شرح المفصل ٣٨٩/٢، والممتع في التصريف ٢٥٧/١، وشرح الشافية للرضي ٣٧٦/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٢/١ ، والمبدع في التصريف ١٣٠، وشرح الشافية للجاربردي ٤٣٩/٢.

(١٤٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٦/٥.

(١٥٠) المصدر نفسه والموضع نفسه.

(١٥١) العفرني : لسد ، وإنما سمي بذلك لقوته وشدته . لسان العرب (عفر) ٤٨٥/٩.

(١٥٢) القذعمل : القصير الضخم من ألبل . لسان العرب (قذعمل) ٧٤/١١.

(١٥٣) الخنفقيق : الخفيفة من النساء. لسان العرب (خفق) ١٥٨/٤.

(١٥٤) الكتاب ٤٦٦/٤.

(١٥٥) المصدر نفسه والموضع نفسه/.

(١٥٦) شرح الملوكي ١٨٥ ، والممتع في التصريف ٢٧١/١.

(١٥٧) شرح الملوكي ١٨٥.

(١٥٨)الحنطأو : العظيم البطن . لسان العرب (حنطأ) ٣٦٠/٣.

(١٥٩) السندأو : الخفيف الجريء. لسان العرب (سندأ) ٣٨٩/٦.

(١٦٠) قندأو : القصير من الرجال . لسان العرب (قندأ) ٤٩/١١.

(١٦١) الكنثأو: طويل اللحية . لسان العرب (كنثأ) ٣٣/١٢.

(١٦٢) شرح الشافية للرضي : ٣٦١/٢ ، ٣٦٢.

(١٦٣) الجندب : الذكر من الجراد. لسان العرب (جندب) ١٩٦/٢.

[١٦٤] الخلفنة : الكثير المخالفة . لسان العرب (خلف) ١٨٨/٤.
[١٦٥] الذرنوح : دويبة حمراء منقطة بسواد . لسان العرب (ذرح) ٣٢/٥.
[١٦٦] الرعشن : المرتعش . لسان العرب (رعشن) ٢٤٤/٥.
[١٦٧] العرضنة : الاعتراض في السير من النشاط . لسان العرب (عرض) ١٤٨/٩.
[١٦٨] العلجن : الناقة الممتلئة باللحم . لسان العرب (علجن) ٣٥٠/٩.
[١٦٩] العنبس : من أسماء الأسد . لسان العرب (عبس) ٢٠/٩.
[١٧٠] العنتريس : الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الجريئة . لسان العرب (عترس) ٢٥/٩.
[١٧١] العنصر : الأصل والحسب . لسان العرب (عصر) ٢٤٠/٩.
[١٧٢] الفرناس : من أسماء الأسد . لسان العرب (فرس) ٢٢٤/١٠.
[١٧٣] القنعاس : الناقة العظيمة السمينة . لسان العرب (قنعس) ٣٢٤/١١.
[١٧٤] القنبر : اسم رجل . لسان العرب ((قنبر) ٣١٣/١١.
[١٧٥] النبراس : المصباح . لسان العرب (برس) ٣٧٦/١.
[١٧٦] النخاريب : جمع نخروب، وهو خروق كبيوت الزنابير . لسان العرب (خرب) ٤٩/٤.
[١٧٧] النفاطير :بْذٌ من النبت ، وهو في مواقع من ألأرض مختلفة . لسان العرب (نفطر)٢٤١/١٤.
[١٧٨] النفرجة : الضعيف الجبان الذي ينكشف عند الحرب . لسان العرب (فرج) ٢١٠/١٠.
[١٧٩] الكتاب ٣٥٥/٣، والمقتضب ٥٦/١ ، والأصول في النحو ٢٣٦/٣ ، وسر صناعة الاعراب ٢١٥/٢ ، وشرح التصريف ٢٧٤، وشرح المفصل لأبن يعيش ٣٤٠/٦، وشرح الملوكي ١٩٨، والايضاح في شرح المفصل ٣٩٢/٢، والمبدع في التصريف ١٢٢، وشرح الشافية للجاربردي ٣٥٥/٢، وهمع الهوامع ٤١٣/٣.
[١٨٠] سر صناعة الاعراب ٢١٥/٢ ، وشرح الملوكي ١٠٥، وشرح الشافية للرضي ٣٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨/١، والمبدع في التصريف ١٢٢.
[١٨١] سر صناعة الاعراب ٢١٥/٢.
[١٨٢] شرح الملوكي ١٠٥.
[١٨٣]المصدر نفسه٢٠١.
[١٨٤] المقتضب ١٥٠/٣.
[١٨٥] شرح الملوكي ١٠٥.
[١٨٦] الايضاح في شرح المفصل : ٣٩٢/٢.
[١٨٧] الجنى الداني ١٥٣.
[١٨٨]المصدر نفسه والموضع نفسه.
[١٨٩] البيت للراعي النميري في سر صناعة الاعراب ٢١٧/٢، ورصف المباني ٤٠٢، وشرح الشافية ٣٠٢.
[١٩٠] البيت منسوب إلى مروان بن الحكم في شرح شواهد الشافية ٣٠٨، وبلا نسبه في سر صناعة الاعراب ٢١٦/٢.
[١٩١] البيت منسوب إلى السفاح بن بكير في شرح اختيارات المفصل ٣٦٣، ولسان العرب (أمم) ٢٧١.

[١٩٢] المزهر ٢٥١/١.

[١٩٣] الرجز : منسوب إلى قصي بن كلاب في الممتع في التصريف ٢١٧/١، وشرح شواهد الشافية ٣٠٣ ، وبلا نسبه في سر صناعة الاعراب ٢١٦/٢.

[١٩٤] العين . لسان العرب (امه) ٣٣١/٨، ٣٣٤. قال : (تأسيسه من حرفين صحيحين والهاء أصلية، ولكن العرب حذفت الهاء إذ أمنوا الليس) .

[١٩٥] سر صناعة الاعراب ٢١٦/٢، والمحكم (امه) ٢٦٢/٤، والمخصص ١١٦/١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٢/٥.

[١٩٦] شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٣/٥ ، وارتشاف الضرب ٢١٩/١.

[١٩٧] الأصول في النحو ٣٣٦/٣.

[١٩٨] شرح المفصل لابن يعيش ٣٤١/٥.

[١٩٩] الايضاح في شرح المفصل ٣٩٣/٢.

[٢٠٠] الرجز بلا نسبه في الخصائص ١٣٨/٢، والمنصف ١٤٢/١.

[٢٠١] شرح المفصل لابن يعيش ١٧٧/٥.

[٢٠٢] سر صناعة الاعراب ٢٢٠/٢، والمنصف ٢٥/١

[٢٠٣] سر صناعة الاعراب ٢٢٠/٢، وشرح الشافية للرضي ٣٨٣/٢.

[٢٠٤] الكتاب ٤٢٢/٤، والمنصف ٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٣/٥ والممتع في التصريف ٢٢٠/١، والمبدع في التصريف ١٢٣.

[٢٠٥] المنصف ٢٥/١ ، ٢٦.

[٢٠٦] شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٣/٥.

[٢٠٧] سر صناعة الاعراب ٢٢٢/٢.

[٢٠٨] الرجز للعجاج في ديوانه ٣٧٥ ، وسر صناعة الاعراب ٢٢١/٢

[٢٠٩] المنصف ٢٦/١.

[٢١٠] الكتاب ٤١٧/٤

[٢١١] شرح المفصل ٣٤٣/٥

[٢١٢] الممتع في التصريف ٢٢٠/١.

[٢١٣] تهذيب اللغة (هرق) ٣٩٦/٥.

[٢١٤] الايضاح في شرح المفصل ٣٩٣/٢.

[٢١٥] المصدر نفسه والموضع نفسه

[٢١٦] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[٢١٧] الكتاب ٤٥٥/٤، والمقتضب ٧٥/١، والأصول في النحو ٢٣٤/٣، وسر صناعة الاعراب ٣٩١/٢، والمنصف ١١١/١، وشرح المفصل لأبن يعيش ٣٢٤/٥، وشرح الملوكي ١٣٣، والايضاح في شرح المفصل ٣٨٠/٢، والممتع في التصريف ٢٨٧/١، وشرح الشافية للرضي ٣٧٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٠/١، والمبدع في التصريف ٢٨٧/١ وشرح الشافية للجاربردي ٣٤٨/٢.

[٢١٨] الايضاح في شرح المفصل ٣٨٠/٢.

[٢١٩] اسم موضع لسان العرب (يأجج) ٤٣١/١٥.

[٢٢٠] الكتاب ٤٥٧/٤.

[٢٢١] الايضاح في شرح المفصل ٣٨٠/٢.

[٢٢٢] شرح الشافية ٣٨٧/٢.

[٢٢٣] المصدر نفسه ٣٦٤/٢.

[٢٢٤] اليستعور : شجر تصنع منه المساويك وقيل اسم مكان بالحجاز . لسان العرب (يستعر) ٤٤٥/١٥.

[٢٢٥] المنصف ١٤٥/١.

[٢٢٦] شرح المفصل لأبن يعيش ٣٢٦/٥.

[٢٢٧] سر صناعة الاعراب ٣٧٧/٢.

[٢٢٨] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[٢٢٩] أثر الدخيل في العربية الفصحى في عصر الاحتجاج ٢٧٦ ، ٢٧٧.

المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال ، لابن القطّاع ،أطروحة دكتوراه ، لأحمد عبد عبد الكريم ،كلية دار العلوم ، القاهرة ، ١٣٤٩.
- أثر الدخيل في العربيّة الفصحى في عصر الاحتجاج، للدكتور مسعود بويو، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمّد ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م
- اشتقاق الأسماء ، لابن سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، حققه وقدّم له ووضّح فهارسه رمضان عبد التوّاب وصلاح الدين الهاديّ ، مكتبة الخانجيّ ، مصر ، ١٩٨٠م.
- الأصول في النحو لمحمّد بن سهل بن السّرّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفضليّ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصّل ،لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدؤني المعروف بابن الحاجب ، تحقيق الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- تهذيب اللغة لمحمّد بن أحمد الأزهريّ، تحقيق عبد السلام هارون، محمّد علي النّجار، الدار المصريّة للتأليف والنشر،د.ت.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم ألمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، محمّد نديم فاضل، المكتبة العربيّة ، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، قدَّم له وشرحه الدكتور محمّد أحمد قاسم، المكتب الإسلاميّ ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر.
- ديوان امرئ القيس ، ومعه أخبار المراقة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، لحسن الدوسيّ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، الطبعة الرابعة، ١٩٥٩م.
- ديوان رؤبة (مجموعة أشعار العرب) اعتنى بتصميمه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، مراجعة لجنة إحياء التراث العربيّ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

- ديوان العجَّاج عبد الله بن رؤية ، قدَّم له وحققه الدكتور سعدي ضناوي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

.

- رسالة الملائكة ،لأبي العلاء المعريّ ، عني بتحقيقه وشرحه وضبطه محمّد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٢م

.

- سر صناعة الاعراب ، لعثمان بن جنّي، تحقيق محمّد حسن اسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م.
- شرح اختيارات المفضَل الضبي، للخطيب التبريزيّ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- شرح التسهيل لمحمّد بن عبد الله الاندلسيّ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السّيِّد، والدكتور محمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح التصريف لمحمّد بن ثابت الثمانينيّ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سلمان النعيميّ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- شرح الجمل للزجّاجيّ، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباديّ، تحقيق مُحَّد نور حسن محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت.
- شرح الشافية للجاربرديّ، رسالة دكتوراه ، للسيد نبيل عشمة، إشراف الدكتور عبد الحفيظ السطليّ، جامعة دمشق، كلية الآداب، ١٩٩٠م. .
- شرح الكافية الشافية، لمحمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق علي مُحَّد معوَّض ، وعادل احمد عبد الموجود، منشورات مُحَّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، قدّم له ووضع فهارسه وحواشيه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة ، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة ألأولى، ٢٠٠٠م.
- الكتاب ، لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه ، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه الدكتورإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة لاولى ١٩٩٤م.
- المبدع في التصريف لأبي حيان الاندلسيّ ، تحقيق وشرح الدكتور عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- المحكم والمحيط الاعظم ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق مصطفى السقى والدكتور حسين نصار ، الطبعة الاولى ١٩٥٨م.
- المخصّص لعلي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، دار الفكر ، د.ت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، شرحه وضبطه محمّد احمد جادالمولى وآخرون، دار الجيل، بيروت،د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه ، لإبراهيم محمّد بن محمّد الزجّاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شبلي ، الطبعة الاولى عالم الكتب ، بيروت١٩٨٨م.
- المقتضب، لمحمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ،د.ت.

- المقرّب لابن عصفور، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيليّ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م.
- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الأُستاذ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة **مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.**
- **النوادر ، لابن زيد الانصاريّ ، تحقيق سعيد الحوريّ الشرتونيّ ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٦٧م.**
- **الواضح في النحو والصرف ، قسم الصرف للدكتور خير الحلوانيّ ، دار المأمون للتراث ، دمشق الطبعة الثانية ١٩٧٨م.**
- **همع الهوامع في شرح جامع الجوامع ، لجلال الدين السيوطيّ ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الاولى ١٩٩٨م**